Distribution: Restricted | EB 2003/80/R.19 | 19 November 2003
Original: English | البند10 (أ) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

جمهورية أرمينيا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iv**
الموازين والمقاييس		**iv**
خريطة البلد		**v**
استعراض حافظة الصندوق		**vi**
موجز تنفيذي		**vii**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
	ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	1
	باء – القطاع الزراعي	3
	جيم – الفقر الريفي	5
	دال – صعوبات الحد من الفقر والفرص المتاحة لتحقيقه	7
	هاء – الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر	7
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في أرمينيا**	**8**
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**11**
	ألف – الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة في القطر	11
	باء – أهم فرص الابتكار وتنفيذ المشروع	13
	جيم – إمكانيات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	14
	دال – فرص الارتباط الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف	15
	هاء – مجالات الحوار حول السياسات	16
	واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	16
	زاي – إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر	16

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	**I.**	**COUNTRY DATA**
	الأول –	**البيانات القطرية**
2	**II.**	**LOGICAL FRAMEWORK**
	الثاني –	**الإطار المنطقي**
3	**III.**	**STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS**
	الثالث –	**تحليل نقاط القوة والضعف والمخاطر**
8	**IV.**	**IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME**
	الرابع –	**اتجاهات أهداف الصندوق المؤسسية المرتبطة بالبرنامج القطري المقترح**
9	**V.**	**ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT - ONGOING AND PLANNED**
	الخامس –	**أنشطة الشركاء الآخرين في عملية التنمية – الجارية والمقررة**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	درام أرميني
1.00 دولار أمريكي	=	586 دراماً أرمينياً
1.00 درام أرميني	=	0.0017 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية أرمينيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد

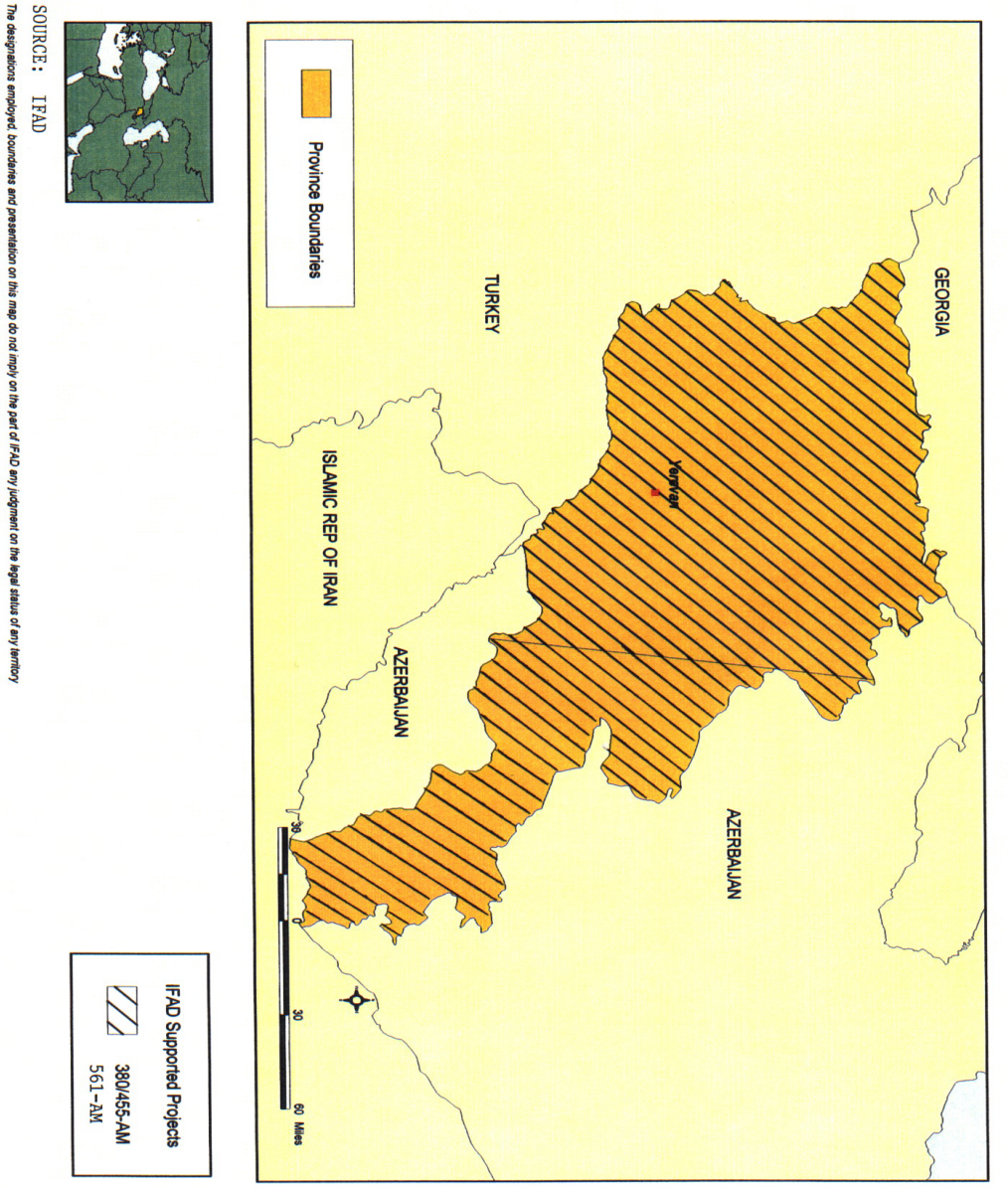

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض حافظة الصندوق

اسم المشروع: مشروع الخدمات الزراعية	
المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
شروط الإقراض:	تيسيرية للغاية
موافقة المجلس التنفيذي:	26 أبريل/ نيسان 2001
تاريخ سريان القرض:	26 سبتمبر/أيلول 2001
تاريخ الإغلاق الحالي:	31 مارس/آذار 2006
رمز القرض:	AM-561
العملة المحددة:	حقوق السحب الخاصة
قيمة القرض المعتمدة:	12.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
المنصرف من القرض:	6 839 962.29 (55.38%) وحدة حقوق سحب خاصة

اسم المشروع: مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي	
المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المكلفة بالإشراف على المشروع:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
شروط الإقراض:	تيسيرية للغاية
موافقة المجلس التنفيذي:	4 ديسمبر/كانون الأول 1997
تاريخ سريان القرض:	14 أبريل/نيسان 1998
تاريخ الإغلاق:	31 ديسمبر/كانون الأول 2002
رمز القرض:	AM-455
العملة المحددة:	حقوق السحب الخاصة
قيمة القرض المعتمدة:	9.55 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
المنصرف من القرض:	9 548 832.82 (100%) وحدة حقوق سحب خاصة

اسم المشروع: مشروع إعادة إعمار الري	
المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	المؤسسة الإنمائية الدولية
شروط الإقراض:	تيسيرية للغاية
موافقة المجلس التنفيذي:	12 أبريل/نيسان 1995
تاريخ سريان القرض:	6 أكتوبر/تشرين الأول 1995
تاريخ الإغلاق:	30 يونيو/حزيران 1999
رمز القرض:	AM-380
العملة المحددة:	حقوق السحب الخاصة
قيمة القرض المعتمدة:	5.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
المنصرف من القرض:	5 400 000 (100%) وحدة حقوق سحب خاصة

موجز تنفيذي

1- من المعروف أن أرمينيا كانت أغنى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق قبل عام 1998، ولكن حصولها على ثلاثة قروض بشروط تيسيرية للغاية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يبرز بوضوح مدى الانهيار الاقتصادي الذي تعرض له هذا البلد. ففي أعقاب زلزال عام 1988، وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1989-1991 ونشوب الحرب مع أذربيجان على ناغورنا- كاراباخ، والحصار الذي فرضته أذربيجان وتركيا والانهيار الاقتصادي والسياسي في جورجيا المجاورة، تقلص الاقتصاد الأرميني بقيم حقيقية بلغت 42% في عام 1992، وشهد مزيدا من الانكماش بنسبة بلغت 8.8% في عام 1993. وأفضى تنفيذ برنامج شامل لتثبيت الاقتصادي الكلي والإصلاح الهيكلي إلى انخفاض التضخم من237 5% في عام 1994 إلى 18.5% في عام 1996 واستقراره حاليا عند متوسط 3.1% . وبلغ المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي 1994 و1998 نسبة 6% على الرغم من الأزمة المالية التي شهدتها روسيا في نهاية نفس الفترة. وارتفع ذلك إلى 7.7% في الفترة 1998-2002، وهو ما يمثل أسرع معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في رابطة الدول المستقلة. على أن المقارنة بين نسبة التغييرات التي طرأت على مستويات الإنتاج بحسب القطاعات في الفترة 1990-2000 تبين أن نسبة الناتج الصناعي في عام 2000 بلغت -69.2% مقارنة بعام 1990، وبلغت في قطاع التشييد -32.3% و-12.1% في قطاع الخدمات، وكان قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذي شهد زيادة متواضعة بلغت 13.7% . واتسم توزيع فوائد النمو في نفس الفترة بالتفاوت الشديد، بل وإذا استقر المتوسط السنوي للنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة 7.7% فسوف يستغرق مدة تتراوح بين 10 و12 عاما للعودة إلى المستويات الاقتصادية والمعيشية السابقة للمرحلة الانتقالية. ويعبر ذلك عن هول الصدمة التي تكبدها الشعب الأرميني ومدى ما يعانيه من فقر على الرغم من جهود الإنعاش الهائلة المبذولة حتى الآن.

2- وأثناء السنوات الأربع أو الخمس التي أعقبت الانهيار الاقتصادي في أرمينيا وفر القطاع الزراعي شبكة أمان مهمة في مجال الأمن الغذائي وأتاح بعض فرص العمل على الأقل للأشخاص الذين فقدوا سبل العيش في القطاعات الأخرى. وجرى تخصيص موارد الأراضي الزراعية في أرمينيا في الفترة 1991-1992 عندما حولت نسبة 70% من الأراضي إلى الملكية الخاصة، وتمتلك الأسر الآن أكثر من 000 335 مزرعة تُدر نحو 98% من مجموع الإنتاج الزراعي. ويبلغ متوسط حجم المزرعة 1.37 هكتار تضم في العادة ثلاثة أقسام، أحدها مروي واثنان غير مرويين. ويتسم الري بأهمية بالغة للإنتاج والإنتاجية. وتتاح أمام 60% من كل المزارعين فرص الري ويروى من كل مزرعة ما متوسطه 0.7 هكتار. وتشير التقديرات إلى أن 88% من المزارع تقل في مساحتها عن هكتارين وتمثل هذه النسبة 77% من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وأما النسبة الأخرى البالغة 12% فتزيد مساحتها على هكتارين.

3- ويعاني القطاع الريفي في أرمينيا من القيود التقليدية المفروضة على إنتاج وربحية زراعة الكفاف التي يزاولها الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تفاقمت حدتها جراء الانتقال المفاجئ من اقتصاد الطلب. فهناك، أولا، عدد كبير من "المزارعين" الذين تقل أو تنعدم درايتهم ومهاراتهم التقنية واتخذوا من دخول هذا القطاع عن طريق خصخصة الأراضي استراتيجية بقاء تعينهم على التصدي للانهيار الذي لحق بقطاعات الاقتصاد الأخرى. ويتبدى ذلك في تدني إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات وإدارتها، بما في ذلك فرط غرس البذور وقلة استخدام الأسمدة وتدابير حماية النباتات، وعدم كفاية ممارسات التغذية والصحة والإصحاح. وثانيا، فإن صغر مساحة المزارع وإيلاء الأولوية

للاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية يمكن أن يفضي، وهو يفضي بالفعل، إلى تدني العائدات وإلى تدهور التربة والمراعي وإلى تكوين أنماط إنتاج غير مناسبة وغير مستدامة في ظل الظروف الزراعية والايكولوجية المحلية. وثالثا، فإن التكنولوجيا والبنى الأساسية، مثل الآلات الزراعية ونظم الري الموروثة من حقبة ما قبل الانتقال، غير ملائمة من حيث متطلبات الحجم والتكلفة والخدمة. ورابعا، حتى بعد 12 عاما من التعديل، ما زال هناك نقص خطير في المعلومات والأجهزة والمؤسسات المطلوبة لكفاءة تشغيل اقتصاد ريفي موجه نحو السوق، وبخاصة من حيث الإمدادات والخدمات التقنية والميكانيكية والتسويق والتمويل الريفي والمشاريع الزراعية، وهو ما يعوق تحقيق تحسينات محتملة التكاليف في الإنتاج والإنتاجية، ويحول دون الترشيد من خلال التنويع. وخامسا، اتسمت الحكومة بالضعف وعدم الاتساق في تهيئة وتطوير ظروف سياساتية وتنظيمية وتنسيقية مترابطة وداعمة. وأسفر ذلك عن عواقب، منها تدهور الموارد الوراثية، ونشوء صعوبات في السيطرة على الأوبئة، وعدم توافر أو عدم كفاءة استخدام البذور المحسنة والمعتمدة، والافتقار إلى الأبحاث التطبيقية الملائمة، وتدني جودة المراقبة على مستوى المزارع وعمليات التجهيز، وعدم تشجيع المزارعين على إدارة مشاريعهم بروح المبادرة.

4- ويتفشى الفقر في جميع أنحاء البلاد وهو يتسم بعمق جذوره وشدته. ويسود قدر كبير من عدم المساواة في البلاد حيث يعيش أشد الناس فقرا تحت خط الفقر. ويستهلك زهاء 50% من الأسر الريفية أقل من 75% من التشكيلة الغذائية الدنيا. ويرتبط الفقر الريفي في الأقاليم بالارتفاع عن مستوى سطح البحر حيث قسوة الظروف تحول دون الإنتاجية الزراعية. على أن الفقر الريفي لا يعني مجرد الفقر البشري وإنما فقر الدخل. فالناس في معظمهم أميون وتنخفض معدلات وفيات الأطفال ويرتفع متوسط طول العمر.

5- وفي هذا السياق فإن استراتيجية الصندوق التي يحققها من خلال تمويل مشروع إعادة إعمار الري ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي ومشروع الخدمات الزراعية في السنوات 1995 و1997 و2001 على التوالي تشمل ما يلي: (أ) التوسع في الحد من الفقر من خلال النمو الزراعي؛ (ب) التركيز على أشد المناطق الريفية فقرا في البلاد؛ (ج) بناء المؤسسات عن طريق إشراك الجماعات الأهلية في التنفيذ والإدارة وعن طريق مسؤولياتها؛ (د) اتخاذ تدابير موجهة نحو الحد من الفقر بين المجموعات الفقيرة التي لم تستفد من النمو الزراعي. ويتمثل الأساس المنطقي لهذه الاستراتيجية في أن توفير العناصر الأساسية للأنشطة الإنتاجية في الزراعة يمثل طريقة سريعة نسبيا للحد من شدة الفقر الريفي في أرمينيا. ويبدو أن هذا النهج كانت له مبررات قوية بالنظر إلى الاستنتاجات الإيجابية التي خلص إليها تقييم إنجاز مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي الذي أجري في عام 2001 والاستعراض الخارجي الذي أجري في عام 2002 لنتائج وآثار عمليات الصندوق. وإضافة إلى ذلك فإن توجهات الحافظة وإنجازاتها تسير حتى الآن وفق الإطار الاستراتيجي للصندوق واستراتيجيته دون الإقليمية لوسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا من حيث ما يلي:

- تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم (رابطات مستعملي المياه ورابطات الائتمانات القروية وجماعات الحفاظ على البنية الأساسية الاجتماعية)؛

- ضمان مزيد من العدالة في فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا، وبخاصة مياه الري؛

- زيادة إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية وإلى الأسواق بدرجة ما (على الرغم من الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد).

6- وفيما يتعلق بالمستقبل فإن الزراعة كأداة محركة للاقتصاد لابد بالضرورة وبحكم البيئة الاقتصادية في أرمينيا أن تحتل مرتبة ثانوية. وبدأت في السنوات الأخيرة قطاعات أخرى، ولاسيما قطاعات الخدمات والإنشاء والصناعة، في اكتساب زخم، وبات من المعقول توقع عودة العمالة من الزراعة والمناطق الريفية إلى تلك القطاعات. وفي الوقت ذاته يوحي الوضع الراهن في البلاد بأن أي استراتيجية إنمائية لابد وأن تركز على جني الفوائد التي تحققت بفضل كفاءة تخصيص الموارد نتيجة التوجه نحو السوق بدون الإخلال بوظائف شبكة الأمان التي توفرها تلك الفوائد للسكان الذين ما زال معظمهم يعانون من الفقر. ويستند هذا المنظور إلى ما يلي: (أ) بعثة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الموفدة إلى أرمينيا في الفترة من 14 أبريل/نيسان إلى 4 مايو/أيار 2003؛ (ب) حلقة عمل استشارية جرى تنظيمها بشأن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية بالقرب من العاصمة يريفان في الفترة من 25 إلى 26 أبريل/نيسان 2003 وحضرها 51 من ممثلي الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المستفيدين والمؤسسات المانحة الدولية وأعقبتها حلقة عمل تقييمية في سبتمبر/أيلول 2003؛ (ج) وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المعتمدة من الحكومة والتي تحدد الأولويات الأربع التالية: (i) النمو الاقتصادي لصالح الفقراء؛ (ii) إصلاح الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد؛ (iii) إصلاح القطاع الاجتماعي؛ (iv) التنمية البشرية؛ (د) أهداف مشروع الاستراتيجية الحالية للتنمية الزراعية المستدامة والتي يتوقع أن تحقق نموا فعليا في دخل المزارعين بفضل زيادة الإنتاجية الزراعية، وأن تتيح فرص النمو الفعلي في إيرادات فقراء الريف الذين يعملون في الأنشطة غير الزراعية، وأن تحسن الأمن الغذائي لسكان الحضر في أرمينيا، وبخاصة أشد القطاعات فقرا.

7- وبالنظر إلى توجه كثير من المزارعين نحو السوق ونهضة قطاعات الاقتصاد الأخرى، يقترح تحويل تركيز الهدف الأساسي للصندوق في أرمينيا من التشديد الحالي على الأمن الغذائي إلى الإنتاج الزراعي الموجه نحو السوق وعلى الأمن الغذائي.

8- وسوف يواصل الصندوق، بفضل ولايته، توجيه استثماراته في أرمينيا إلى الأسر شديدة الفقر التي تعيش على زراعة الكفاف، وهي أسر يستقر معظمها في المناطق الجبلية. على أنه ستوجه الاستثمارات أيضا إلى الأسر الزراعية الفقيرة التي تنتج بعض الفوائض التي تزيد على احتياجاتها الاستهلاكية ومن ثم تدر دخلا إضافيا من حصيلة بيع هذه الفوائض. كما سيقدم الدعم إلى مقدمي الخدمات الريفية على النطاقين الصغير والمتوسط، مثل التجار وأصحاب خدمات التجهيز وموردي المدخلات. وهذا الاهتمام بالتجار وأصحاب خدمات التجهيز ليس منشأه ما يعاني منه هؤلاء الأشخاص من فقر، وإنما نتيجة حلقات الصلة التي يوفرونها قبل وبعد الإنتاج لمزارعي الكفاف ومزارعي السوق وتحسين فرص العمل وإدرار الدخل لهم. وبالنسبة للأسر التي تضطر إلى الاستمرار في هذا الشكل من الإنتاج الكفافي فسوف يواصل الصندوق تقديم قروض البني الأساسية الإنتاجية والاجتماعية وقروض الإنتاج الزراعي الصغيرة في إطار مشروع الخدمات الزراعية. وسيطبق النهج الرأسي لنظم السلع الأساسية المتكاملة على صغار المزارعين من أصحاب التوجهات السوقية، والأشخاص الذين قد ينتقلون إلى هذا القطاع ومقدمي الخدمات الريفية. ويتمثل المبدأ الأساسي لهذا النهج في إجراء تحليل شامل لسلع محددة وفحص كل السلسة من السوق حتى المنتج والتصدي بعد ذلك

للحلقات الضعيفة في السلسلة. وتبعا للسلعة المعنية، قد ترتبط الحلقات الضعيفة بتنظيم المزارعين والتمويل وتوافر التكنولوجيا الملائمة على **مستوى المنتجين الأوليين**، وقد ترتبط بالتمويل والتكنولوجيا ومهارات التخطيط التجاري **على مستوى عمليات التجهيز**، وعدم ملاءمة نظم الضرائب وأنظمة التصدير أو مراقبة الجودة في **نظم البيع بالجملة**. وبات من الممكن الآن تطبيق نهج نظم السلع الأساسية المتكاملة بفضل تحسن القدرة على التنفيذ في أرمينيا.

9- وفيما يتعلق بفرص المشاريع، هناك عدد من الاعتبارات المقترحة. أولا، يلزم توحيد ورسملة الاستثمارات التي ينفذها الصندوق بالفعل في أرمينيا، وعلى الأخص في مجال الدعم المؤسسي لإدارة الري القائمة على المشاركة والخدمات المالية الريفية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير حتى الآن، ما زالت الحاجة قائمة لدعم تعزيز مفهوم إدارة الري القائمة على المشاركة لتمكين رابطات مستعملي المياه من أن تصبح كيانات مالية وتقنية قادرة على الصمود في كافة أنحاء البلد. وبالنسبة للخدمات المالية الريفية، يلزم الوصول إلى مزيد من المستفيدين وتنويع مقدمي الخدمات والمنتجات. وثانيا، بالنظر إلى عدم إمكانية تحقيق تنمية متسقة في القطاع الخاص بشكل فعال ويتسم بالكفاءة بدون إطار مؤسسي ملائم، ولاسيما في مجال الحد من الفقر، فلابد من دعم وزارة الزراعة حتى تتمكن من الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجية الزراعية الوطنية ومتابعتها. وثالثا، سيستمر التركيز على مناطق البلاد الجبلية الأشد معاناة من الحرمان والتي يستشري فيها الفقر الريفي. ورابعا، ينبغي في أي عمليات يدعمها الصندوق في المستقبل معالجة النقص في قدرة المشاريع الحالية على تحديد المسائل المرتبطة بالجنسين والتصدي لها.

10- ويقترح أن تستجيب أنشطة الصندوق المقبلة في أرمينيا بمرونة للتغيرات السريعة في القطاع الزراعي. وكما يلاحظ فإن استثمارات الصندوق ستركز في البداية على تعزيز دعم إدارة المياه على أساس المشاركة وتعزيز الخدمات المالية الريفية. وباتباع نهج نظم السلع الأساسية المتكاملة جنبا إلى جنب مع ما سبق، فسوف تشمل مجالات الاستثمارات الأخرى في المستقبل تطوير الروابط بين الإرشاد والتسويق. على أن أرمينيا لا تتمتع بالموارد البشرية أو المالية لمواصلة دعم القطاع العام في تلك المجالات. وتثار على أية حال شكوك حول مدى ملاءمة ذلك على الأجل الطويل. وسوف يمثل دعم المنتجات البستانية إطارا خاصا للأنشطة المقبلة. كما يمكن لهذه المبادرات أن تعزز الإيرادات بدون أن تشكل تهديدا للأمن الغذائي وهي مسألة ما زالت وثيقة الصلة بالأوضاع في أرمينيا. كما سينظر في تقديم الدعم إلى مشاريع مختارة لتطوير البنية الأساسية في أشد المجتمعات المحلية فقرا، بما في ذلك الطرق الفرعية التي تربط هذه المجتمعات بالأسواق. وإذا تقرر أن إنشاء منظمات زراعية هو عنق الزجاجة في مفهوم نهج نظم السلع الأساسية المتكاملة فقد يتم تقديم الدعم لحفز العملية حيث تؤدي هذه المنظمات دورا بالغ الأهمية في التغلب على المساوئ الاقتصادية للحجم الكبير في قطاع الحيازات الصغيرة.

11- ويقترح صياغة مشروع للربط بين الخدمات والأسواق الزراعية وأن يتم دعمه بقرض تتراوح قيمته بين 12 و15 مليون دولار أمريكي ليعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004 أو أبريل/نيسان 2005. وبعد موافقة المجلس على المشروع، لا يتوقع صياغة أي مبادرات لمشاريع جديدة أثناء الفترة التي تغطيها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية (2003-2008).

12- وتحظى الأنشطة الممولة من الصندوق بوضع ثابت وسجل إنجازات حافل في أرمينيا. ويشكل عدم وجود غطاء كاف من الموارد في المستقبل أساسا متينا لإجراء مناقشات مع الحكومة بشأن التوسع في تنفيذ السياسات والمؤسسات

المناصرة للفقراء. ويبرز أداء تنفيذ المشروع حتى الآن التزام الحكومة القوي بالحد من الفقر وكذلك الارتفاع النسبي في نصيب الفرد من برنامج الإقراض المقدم من الصندوق للبلد. وقد نوقشت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية مع الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين وتمت الموافقة عليها.

جمهورية أرمينيا

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 - انضمت جمهورية أرمينيا إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كعضو من الفئة الثالثة في يناير/كانون الثاني 1993، وبعدها قامت إحدى بعثات تحديد المشاريع العامة بتحديد ثلاثة مشاريع للتمويل في أرمينيا. وفيما بين عامي 1995 و2001 اشترك الصندوق في تمويل مشروع إعادة إعمار الري حيث قام بدعم إعادة إعمار ترع التوزيع من الدرجة الثالثة وإدارة المياه من خلال إنشاء رابطات مستعملي المياه. وحقق المشروع الثاني، وهو مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي والذي بدأ في عام 1998، صرفا نسبته 97% في يونيو/حزيران 2001، أي قبل الخطة المحددة بثمانية عشر شهرا. وأدى مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي إلى مد إنجازات مشروع إعادة إعمار الري إلى ثلاث مقاطعات لتطوير الري وإدارة المياه في مزارع الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة، كما دعم المشروع توفير أنواع البذور المحسنة وخدمات صحة الحيوان والخدمات المالية الريفية، وإعادة إعمار البنية الأساسية في أفقر المجتمعات المحلية المستفيدة. وبدأ المشروع الثالث، وهو مشروع الخدمات الزراعية، في عام 2001. وعلى الرغم من أن أنشطة هذا المشروع تركزت في مناطق أرمينيا الجبلية الفقيرة دون سواها تقريبا، فإنها تطبق نهج مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي ومحتواه وإنجازاته على نطاق وطني.

2 - وكانت استنتاجات حلقة العمل الاستشارية التي أقيمت بالقرب من العاصمة يريفان في الفترة من 25 إلى 26 أبريل/نيسان 2003 من العناصر المهمة قي صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية. وشارك في حلقة العمل زهاء 51 شخصا يمثلون الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والقطاع الخاص ومنظمات المستفيدين والمؤسسات المانحة الدولية. واستنادا إلى الدروس المستفادة من العمليات السابقة والجارية الممولة من الصندوق في أرمينيا، طرح المشاركون اقتراحات للدعم المقدم من الصندوق في المستقبل. وشارك ممثلون من نفس مجموعة المعنيين في حلقة عمل تقييمية عقدت في يريفان في سبتمبر/أيلول 2003 حيث جرت الموافقة على الاستنتاجات والنتائج الرئيسية لوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

ثانيا– الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

3 - أرمينيا بلد صغير غير ساحلي ولا يمتلك سوى القليل من الموارد الطبيعية. وتغطي مساحته ما مجموعه 29 800 كم^2 ويبلغ عدد سكانه زهاء 3.8 مليون نسمة. ويحد أرمينيا أذربيجان وجورجيا وإيران وتركيا. وفي أعقاب زلزال عام 1988 وتفكك الاتحاد السوفيتي في الفترة 1989–1991 واندلاع الحرب مع أذربيجان بسبب الخلاف على منطقة ناغورنو–كاراباخ الأرمينية، والحصار الأذربيجاني التركي، والانهيار الاقتصادي والسياسي لجورجيا المجاورة،

تقلص الاقتصاد الأرميني بقيم حقيقية بلغت نسبتها 42% في عام 1992 وشهد مزيدا من الانكماش بنسبة أخرى بلغت 8.8% في عام 1993. ويقدر انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 75% أثناء السنوات الأربع الأولى من الاستقلال.

4 - وفي نهاية عام 1994، أطلقت الحكومة برنامجا شاملا لتثبيت الاقتصاد الكلي وللإصلاح الهيكلي وأفضى ذلك إلى القضاء على التضخم الجامح (انخفض التضخم من 273 5% في عام 1994 ليصل إلى 18.5% في عام 1996 ويجري تثبيته الآن عند متوسطه الذي يبلغ حاليا 3.1%)، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي بلغ 6% فيا بين عامي 1994 و1998 على الرغم من الأزمة المالية التي شهدتها روسيا في نهاية نفس الفترة. وارتفع ذلك ليصل إلى 7.7% في الفترة من 1998 إلى 2002. وشهد التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تحولا واضحا من عام 1990 حتى الوقت الراهن. وفي عام 1990 بلغت أنصبة الزراعة والصناعة والإنشاء والخدمات 12.6% و44.5% و18% 24.9% على التوالي. وارتفع نصيب الزراعة إلى 46.3% في عام 1993 وبدأ بعد ذلك في الهبوط مرة أخرى ليصل إلى معدلاته الحالية التي تقدر بنسبة 30% .[1] وواكب ذلك هبوط حاد في قطاع الإنشاء وصل إلى 4.1% في عام 1993 وفي قطاع الخدمات بنسبة 17.4% في عام 1994 وفي قطاع الصناعة بنسبة 19.9% في عام 1998 وتبلغ أنصبتها الحالية 12% و35% و23% على التوالي. ويمكن وضع هذه التحولات في نصابها الصحيح من خلال مقارنة نسبة التغييرات في مستويات مخرجات القطاعات فيما بين عامي 1990 و2000. وهكذا بلغ ناتج قطاع الصناعة −69.2% في عام 2000 مقارنة بمثيله في عام 1990، وبلغ ناتج قطاع الإنشاء −32.3% والخدمات −12.1 في المائة. وكان قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذي شهد زيادة متواضعة بلغت 13.7% [2]. واتسم توزيع فوائد النمو في نفس الفترة بالتفاوت الشديد (انظر أدناه)، مما ساهم جزئيا في استمرار الفقر. وإضافة إلى ذلك، إذا استقر المتوسط السنوي للنمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة 7.7% فسوف يستغرق مدة تتراوح تقريبا بين 10 و12 عاما للعودة إلى المستويات الاقتصادية والمعيشية السابقة للمرحلة الانتقالية. ويشير ذلك إلى شدة الصدمة التي تكبدها الشعب الأرميني ومدى الفقر الذي ما زال يعاني منه على الرغم من التقدم الهائل الذي أحرز حتى الآن.

5 - وفيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية، أدى انهيار العديد من البنوك في عام 1994 إلى التعجيل بعملية الإصلاح والتعزيز التي أفضت إلى تناقص عدد البنوك من 58 بنكا إلى 31 بنكا في نهاية عام 2000. وما زالت رسملة هذا القطاع متدنية حيث تبلغ 17% من الناتج المحلي الإجمالي. وتنخفض قدرة البنوك على الوساطة المالية جراء ارتفاع معدلات الإقراض وضيق فرص الوصول إلى الائتمانات. ومازال القطاع المالي غير المصرفي متخلفا على الرغم من الشروع في عدد من الأنشطة على مدى السنتين الماضيتين، وبخاصة أنشطة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

6 - واضطرت أرمينيا إلى إعادة توجيه نظام تجارتها الحرة بسبب استمرار الحصار المفروض من أذربيجان وتركيا والمشاكل المالية والاقتصادية في روسيا. وفي حين أن روسيا هي الشريك التجاري الثاني الوحيد لأرمينيا حيث تستأثر بنسبة 20% من واردات أرمينيا و18% من صادراتها، فقد انخفض نصيب رابطة دول الكمنولث من الصادرات

[1] وحدة المعلومات الاقتصادية: الصورة القطرية لأرمينيا لعام 2002 والتقرير القطري، فبراير/شباط 2003.

[2] نقلا عن "النمو وعدم المساواة والفقر في أرمينيا"، كيث غريفين وآخرون، يريفان، أغسطس/آب 2002.

الأرمينية من 73% في عام 1994 إلى 24% في عام 2000. وتستأثر حاليا بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة 36% من الصادرات و34% من الواردات، مقارنة بنسبة بلغت 16% و9% على التوالي في عام 1994. وتشمل الصادرات الرئيسية الأحجار الكريمة والمعادن والمجوهرات، وأما الواردات الرئيسية فهي الأغذية والتبغ والمشروبات والوقود المعدني. والواقع أن المنتجات المستوردة تمثل ما يزيد على 55% من مجموع استهلاك الأغذية في أرمينيا. وفي عام 2002 بلغت عائدات الصادرات 507 ملايين دولار أمريكي أي ضعف العائدات في أي سنة في الفترة من منتصف إلى أواخر تسعينات القرن الماضي. وانخفض العجز التجاري ليصل إلى 483 مليون دولار أمريكي كما شهد العجز في الحسابات الجارية انخفاضا بلغت نسبته 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد مواطنو أرمينيا العاملون في الخارج مصدرا مهما للنقد الأجنبي الذي يقدر بنحو 170 إلى 200 مليون دولار أمريكي في الفترة 2002–2003. وتؤدي التحويلات من الخارج دورا أساسيا في حياة كثير من الأسر ولكن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه التحويلات ومن غيرها من المصادر سيزداد كثيرا حالما يجري تحسين وتنفيذ عملية تطوير الإطار التنظيمي للقطاع الخاص.

باء- القطاع الزراعي[3]

7 - بلغ نصيب الزراعة والصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة نحو 30% ساهمت الزراعة فيها بأكثر من ثلاثة أرباعها. وتزايدت باطراد "العمالة" الزراعية من 18% من القوة العاملة في عام 1990 إلى 43% في عام 1999. بيد أن ذلك يبرز حالة الانكماش التي أصابت القطاعات الأخرى وليس بالأحرى أي مواطن قوة كامنة في الزراعة. وهناك نحو 60% من الأراضي في أرمينيا ملائمة للزراعة وتشمل هذه النسبة 400 394 1 هكتار، منها 300 494 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (35.5%) و800 63 هكتار من المزارع المعمرة (4.6%)، و900 138 هكتار من مراعي الكلأ (10%)، و000 694 هكتار من المراعي المفتوحة (49.9%). وتعتمد الزراعة بدرجة كبيرة على الري ويجري حاليا ري نصف مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي الزراعات المعمرة.

8 - ويتعرض البلد لتدهور أيكولوجي خطير، بما في ذلك الافتقار إلى الصرف الصحي، وارتفاع نسبة الملوحة في كثير من الوديان، وتدهور المراعي المفتوحة في المناطق الجبلية المرتفعة، مما أدى إلى زيادة تحات التربة في التلال السفحية والمناطق الجبلية. وتجاهل أصحاب الزراعات الصغيرة (انظر أدناه) بالضرورة الحاجة إلى اتخاذ تدابير لصون التربة في أنماط زراعتهم، وأزيل العديد من الأشجار (بما في ذلك أشجار الفاكهة) أثناء السنوات القليلة الأولى التي أعقبت الاستقلال لتلبية الحاجة إلى خشب الوقود.

9 - وخُصخصت الموارد من الأراضي الزراعية في أرمينيا في الفترة 1991–1992 عندما تحولت نسبة 70% من الأراضي إلى ملكية خاصة. على أن 25% من كل فئة من الأراضي في كل مجتمع محلي ظلت ضمن "احتياطي الدولة" لكفالة النمو في المستقبل ولتلبية احتياجات الأسر الجديدة المعدمة. كما استبعدت المراعي المفتوحة من عملية الخصخصة ونقلت إلى المجتمعات المحلية. وبالانتقال من وضع كانت فيه نحو 400 مزرعة عامة تابعة للدولة تسيطر على كل الإنتاج الأولي، يوجد الآن أكثر من 000 335 مزرعة تمتلكها الأسر وتنتج ما يقرب من 98% من الناتج الزراعي. ويبلغ متوسط مساحة المزرعة 1.37 هكتار وهي تتألف في العادة من ثلاثة أقسام، أحدها مروي واثنان غير

[3] نقلا عن "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة"، يريفان، نوفمبر/تشرين الثاني 2002.

مرويين. ويحصل نحو 60% من المزارعين على مياه الري ويبلغ متوسط المساحة المروية في المزرعة 0.7 هكتار وتشير التقديرات إلى أن 88% من المزارع تقل في مساحتها عن هكتارين وتمثل هذه النسبة 77% من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وأما النسبة المتبقية البالغة 12% فتزيد مساحتها على هكتارين

10 - ومنذ بدأت عملية الخصخصة، حدث تغير ملحوظ في مساهمات القطاع الحيواني وقطاع المحاصيل في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. وفي نهاية عقد الثمانينات، كان قطاع الإنتاج الحيواني يمثل 55% وقطاع المحاصيل 45 %، ولكن القطاع الحيواني شهد انكماشا في النصف الثاني من عقد التسعينات ليصل إلى 40% وتزايد قطاع المحاصيل ليصل إلى نسبة تراوحت بين 55 و60 بالمائة. وحدث تحول كبير في زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية لأغراض الاستهلاك الذاتي (الحبوب والبطاطس) على حساب محاصيل العلف وأشجار الفاكهة والكروم والمحاصيل الصناعية. وهناك نحو 20% من المزارع لا تزرع إلا المحاصيل ولا يتخصص سوى 2% من المزارع في الإنتاج الحيواني. وينخفض إنتاج المحاصيل والحيوانات جراء عدم كفاية استخدام المدخلات الزراعية، وهي على أية حال مدخلات رديئة الجودة، وكذلك بسبب عدم صلاحية ممارسات الزراعة.

11 - ويسهل تفهم الاعتماد على القمح للاستهلاك المنزلي بالنظر إلى المستوى الحالي لانعدام الأمن الغذائي في البلد، ولكنه لا يدر إلا ربحا هامشيا بسبب الرخص الشديد في أسعار الحبوب المستوردة. ويعتقد أن غلات المحاصيل الرئيسية لا تتجاوز 50–60% من الغلات المحتملة. ومثال ذلك أن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب قد تزايدت بنسبة 30% بينما لم يتزايد الحصاد الإجمالي إلا بنسبة 11% مقارنة بعام 1990. وفي المقابل، تتسم البطاطس بأهمية حيوية كغذاء وكمحصول نقدي وتنطوي على إمكانات تصديرية جيدة. وتزايدت المساحات المزروعة بالبطاطس على مدى العقد الأخير من 400 22 هكتار في عام 1990 إلى ما متوسطه 700 32 هكتار في الفترة من 1995–2000، وتخصص من هذه المساحة نسبة تتراوح بين 10 و15% لزراعة البطاطس المبكرة. وبالمثل، ينطوي إنتاج الفاكهة على إمكانات هائلة ، بل وكان قبل ذلك أكثر عناصر قطاع المحاصيل تحقيقا للربح. وأثناء أزمة الغذاء والوقود الخطيرة التي شهدتها البلاد في أوائل التسعينات، انخفضت مساحة البساتين المزروعة بالفاكهة من 158 50 هكتارا إلى 604 21 هكتارات أي تناقصت بنسبة 56.9 بالمائة.[4] ويعتبر تنوع الارتفاعات داخل البلد وتنوع ظروف التربة والمناخ مناسبا لإنتاج المشمش والخوخ والبرقوق والكرز والتفاح والكمثرى والسفرجل والجوز والفول السوداني والتين والرمان. ومن بساتين الفاكهة في البلد يقع نحو 70% على ارتفاعات تتراوح بين 400 و1000 متر فوق مستوى سطح البحر، و4–5% على ارتفاع يتراوح بين 500 1 و000 2 متر، و2.5% على ارتفاع يزيد على 000 2 متر. وتنتج الفاكهة في 482 مستوطنة في كل المقاطعات الواقعة في المناطق الزراعية التسع في البلد. وأخيرا، تنتشر زراعة الخضراوات حيث تزايدت مساحتها من 000 18– 000 22 هكتار في عقد الثمانينات لتصل إلى 000 27 هكتار في أواخر عقد التسعينات. ويبدو أن مستويات الإنتاج العام من الخضراوات مرضية للغاية.

12 - ويخضع كل الإنتاج الحيواني تقريبا للملكية الخاصة. ويبلغ عدد المزارع والأسر التي تمتلك ماشية زهاء 000 186، منها 500 38 تربي الخنازير، و500 83 تربي الأغنام، و000 119 لديها 10 دواجن منزلية أو أكثر. وتربي كثير من الحيازات مختلف أنواع الحيوانات، وهناك ما يربو على 84% من الحيازات لديها نوعان على الأقل من الحيوانات. وأسفرت عملية خصخصة الأراضي والعقارات والحيوانات عن صغر حجم قطعان الحيوانات وتفتت هياكل

[4] أزيلت الأشجار للحصول على خشب الوقود ولزراعة محاصيل الكفاف.

القطعان، حيث يبلغ متوسط عدد الماشية لكل واحدة من مزارع الماشية 2.32 رأس، بما في ذلك 1.3 من الأبقار. ويعد إنتاج ماشية اللبن أهم فروع الإنتاج الحيواني. ويحصل هذا القطاع على أكثر من ثلثي ما يسوقه من اللحم واللبن من المزارع التي يتراوح عدد الأبقار فيها بين بقرة واحدة وثلاث أبقار. وتزايد إنتاج الضأن ثلاثة أضعاف منذ خصخصة المزارع ويرجح أن يحل الضأن في بعض المناطق محل ماشية اللبن، وبخاصة في المزارع الصغيرة. وهذه المزايا لا تضارعها أي مزية في إنتاج الخنازير بالنظر إلى الحاجة إلى الاعتماد على استيراد العلف لتحسين الأداء. وبوجه عام، فإن الإمكانات الإنتاجية للسلالات الحيوانية القائمة يقل استغلالها بما يتراوح بين 30 و50% نتيجة عدم كفاية التغذية،[5] وسوء الإدارة الزراعية وتردي الظروف الصحية.

جيم- الفقر الريفي[6]

13 - تستمد معظم البيانات المتاحة عن الفقر في أرمينيا ككل والمناطق الريفية على وجه الخصوص من مجموعة من الدراسات الاستقصائية التي تمثل الإيرادات والمصروفات الأسرية على المستوى الوطني وقامت بإجرائها الحكومة بمساعدة من البنك الدولي في السنوات 1996 و1998/1997، و2001[7]. وتشير نتائج هذه الدراسات الاستقصائية إلى أن الفقر في أرمينيا ينتشر في كافة المناطق الجغرافية وأنه عميق الجذور وشديد. وتشير التقديرات الأولية المستمدة من استقصاء عام 2001 إلى أن الفقر يتفشى بنسبة 51.3% في المدن و50.1% في المناطق الريفية وأن نسبة تفشي الفقر المدقع فيها تبلغ 18.2% و11.2% على التوالي. ويسود قدر كبير من عدم المساواة داخل البلد حيث يعيش معظم الفقراء الريفيون تحت خط الفقر. ويستهلك زهاء 50% من الأسر الريفية أقل من 75% من التشكيلة الغذائية الدنيا.

14 - ويرتبط الفقر الريفي الإقليمي بالارتفاع حيث قسوة الظروف التي تعوق الإنتاجية بشدة، والمزارع الصغيرة حيث تعاني العمالة المنزلية من نقص فرص العمل في الحيازات الصغيرة نسبيا، وعدم توافر مياه الري، وهو ما يقلل

[5] أثناء عقد التسعينات، تقلصت مصادر العلف بشدة. ولا يستخدم الكلأ والبنجر وغيره من الخضراوات تقريبا في تغذية الحيوانات وأغلب المزارعين لا يطعمون ماشيتهم وأغنامهم سوى التبن والقش في فترة الشتاء.

[6] نقلا عن غريفين، نفس المرجع السابق.

[7] لتقييم فقر الدخل، تم تقدير ثلاثة تدابير قياسية استنادا إلى بيانات الاستقصاء الأسري. ويقاس تفشي الفقر بنسبة الفقراء من مجموع السكان، أي قياس عدد الأشخاص. ويقاس عمق الفقر بفجوة الفقر التي يقاس بها متوسط مقدار الدخل الذي يكون الفقراء بحصولهم عليه دون خط الفقر. وتقاس شدة الفقر بمؤشر فوستر- غرين- ثوربيك الذي يعطي دلالة لعدم المساواة بين الفقراء عن طريق إيلاء مزيد من الاهتمام للأسر التي ينخفض مستواها كثيرا عن خط الفقر. واستندت خطوط الفقر في السنوات التي أجري فيها الاستقصاء إلى أنماط الاستهلاك الفعلي في الأسر الأرمينية. واستخدمت أنماط الاستهلاك في تلك الأسر لتحديد تكلفة النظام الغذائي المؤلف من 100 2 سعر حراري، أي التشكيلة الغذائية الدنيا. وتستخدم قيمة هذه التشكيلة الغذائية الدنيا باعتبارها تمثل خط الفقر المدقع. والأسر التي تعاني من الفقر المدقع هي الأسر التي يقل استهلاكها عن قيمة التشكيلة الغذائية الدنيا. ولتحديد قيمة خط الفقر الكامل، أضيف إلى التشكيلة الغذائية الدنيا مقدار استهلاك العناصر غير الغذائية، وهو مقدار تفاوت على مدى سنوات الدراسة الاستقصائية لأنه استند إلى أنماط الاستهلاك الفعلي، ولكنه كان يمثل متوسط ما يقرب من 30%من مجموع قيمة خط الفقر. والأسر الفقيرة هي تلك الأسر التي لم يصل استهلاكها إلى خط الفقر هذا. وبلغت خطوط الفقر لعام 1996، 612 6 دراما (15.2 دولار أمريكي) و 527 10 دراما (24.2 دولار أمريكي) شهريا من نصيب الفرد من المصروفات للفقر المدقع والفقر على التوالي. وبمتوسط أسعار عام 1999/1998 تكون خطوط الفقر هذه 194 7 دراما و735 11 دراما. *الصورة الاجتماعية والفقر في جمهورية أرمينيا*، دائرة الإحصاء الوطنية، يريفان، 2001.

كثيرا من ربحية جميع المحاصيل، وكبر حجم الأسرة، وارتفاع نسب الإعالة. وتعتبر شيراك ولوري وكوتايك أشد المقاطعات فقرا.[8]

15 - وترجع مظاهر التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية إلى هياكل الدخل الأسري. ويقل نسبيا تمثيل الأسر الريفية في فئة الفقراء "المدقعين" بالنظر إلى أن معظمهم يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية الاستهلاكية مما ينتجونه بأنفسهم. ويشير تعادلهم مع الأسر الحضرية من حيث تمثيلهم ضمن فئة "الفقراء" إلى مدى احتياجهم إلى الأموال النقدية للحصول على السلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى، على الرغم من تزايد الإنتاج. ويعبر ذلك بدوره عن المسائل الهيكلية التي توجههم نحو الإنتاج الكفافي وتحول دون دخولهم في اقتصاد سوقي يتسم بالكفاءة.

16 - كما يُبرز هذا الوضع ندرة فرص العمل بأجر أو العمل الحر. وترتفع بشدة معدلات البطالة[9] ولا يشترك فعليا في القوة العاملة سوى 60% من الكبار. وتضطر معظم القوة العاملة في الريف إلى الاعتماد على الاقتصاد الزراعي. وبالنظر إلى كثرة عدد العمال الذين اندمجوا في هذا القطاع فقد حدث هبوط حاد في الإنتاجية مقابل الإنتاج. وتقل كثيرا في المناطق الريفية فرص العمل الحر غير الزراعي، وبخاصة أمام الفقراء. ولا يوفر العمل الحر سوى 5% من مجموع الدخل الأسري في أرمينيا وأغلبية هذا الدخل تستأثر به الأسر الحضرية الثرية. ولا تحصل أفقر القطاعات إلا على أقل من 2% من دخلها من أنشطة مشاريعها الخاصة، وبذلك فإن المعدمين في الريف يعانون على الخصوص من هشاشة الأوضاع.

17 - والفقر الريفي في أرمينيا لا يعني مجرد الفقر البشري وإنما فقر الدخل. فالناس في معظمهم أميون وتنخفض معدلات وفيات الأطفال ويرتفع متوسط طول العمر.[10] على أن الفقر ينطوي أيضا على بعد جنساني. وقد شهدت الفترة الانتقالية أثرا سلبيا على المركز الاقتصادي والسياسي للمرأة. وارتفع عموما عدد النساء الموظفات ليصل إلى 52.4% من قوة العمل، بينما لا يتجاوز متوسط أجرهن الشهري 75% من إيرادات الرجل.[11] ومنذ إنشاء المقاطعات في عام 1996، لم تعين أي امرأة محافظا أو نائب محافظ أو رئيسا لبلدية. ولا تشغل المرأة منصب رئيس المجلس القروي إلا في 2% من المجالس القروية البالغ عددها 859 في البلاد.[12]

18 - وختاما، تكمن أسباب الفقر في انهيار الدخل الحقيقي والزيادة الحادة في عدم المساواة، وهي عوامل تضافرت على خفض الاستهلاك في سنوات الانتقال الأولى. ويرجع استمرار الفقر رغم ما شهدته البلاد من نمو في السنوات الأخيرة إلى استمرار انخفاض الدخل وتفشي عدم المساواة، ونمط النمو، وعواقب الأزمة المالية الروسية. وما زال

[8] أخذت بعض الحيطة في تفسير الأرقام لأن التحضر يرتبط أيضا ارتباطا قويا بالفقر ، وهو ما يبرز الانهيار المفجع لقطاعات الصناعة والتصنيع والخدمات.

[9] تقدر بنسبة 25%وفقا للدراسة الاستقصائية الأسرية لعام 1999/1998 وبنسبة 34%وفقا لمنظمة العمل الدولية. نقلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التقرير الوطني عن التنمية البشرية: عشر سنوات من الاستقلال والانتقال"، يريفان، 2001.

[10] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفس المرجع السابق.

[11] يبلغ متوسط الأجور الحالية في أرمينيا 46 دولارا أمريكيا في الشهر.

[12] يبين مقياس تمكين المرأة الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2002 أن نسب النساء في مقاعد البرلمان وبين مسؤولي الإدارة والمدراء والفنيين والتقنيين تبلغ 31، و34.5، و64.9 على التوالي. وأما في عام 1997 ، بلغت النسب المماثلة 6.3، و29.4، و68.5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2002.

الناتج الأرميني لا يتعدى نحو 65% من مستويات عام 1990. وتشير التقديرات إلى أن معامل جيني لتوزيع الدخل هو 0.60. ويأتي معظم الناتج الحالي من الأنشطة الزراعية غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية ومن التجارة والخدمات الحضرية التي لا توفر إيرادات كافية لانتشال الأسر من الفقر. وعلى الرغم من تعاظم الناتج الزراعي، مازالت إيرادات المنتجين منخفضة جراء تدني أسعار المزرعة.

دال- صعوبات الحد من الفقر والفرص المتاحة لتحقيقه

19 - ويتسم القطاع الريفي في أرمينيا بقيود الإنتاج والربحية في زراعة الكفاف الصغيرة والتي فاقمتها الآثار المترتبة على الانتقال المفاجئ من اقتصاد الطلب. وهناك، أولا، عدد كبير من "المزارعين" الذين تقل أو تنعدم معرفتهم ومهاراتهم التقنية واتخذوا من دخول هذا القطاع عن طريق خصخصة الأراضي استراتيجية بقاء تعينهم على التصدي للانهيار الذي لحق بقطاعات الاقتصاد الأخرى. ويتبدى ذلك في تدني إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات وإدارتها، بما في ذلك فرط غرس البذور وقلة استخدام الأسمدة وتدابير حماية النباتات، وعدم كفاية ممارسات التغذية والصحة والإصحاح. وثانيا، فإن صغر مساحة المزارع وإيلاء الأولوية للاكتفاء الذاتي في الأغذية يمكن أن يفضي، وهو يفضي بالفعل، إلى تدني العائدات وإلى تدهور التربة والمراعي وإلى تكوين أنماط إنتاج غير مناسبة وغير مستدامة في ظل الظروف الزراعية والايكولوجية المحلية. وثالثا، فإن التكنولوجيا والبنى الأساسية، مثل الآلات الزراعية ونظم الري الموروثة من حقبة ما قبل الانتقال، غير ملائمة من حيث متطلبات الحكم والتكلفة والخدمة. ورابعا، حتى بعد 12 عاما من التعديل، ما زال هناك نقص خطير في المعلومات والأجهزة والمؤسسات المطلوبة لكفاءة تشغيل اقتصاد ريفي موجه نحو السوق، وبخاصة من حيث الإمدادات والخدمات التقنية والميكانيكية والتسويق والتمويل الريفي والأعمال التجارية الزراعية، وهو ما يعوق تحقيق تحسينات محتملة التكاليف في الإنتاج والإنتاجية، ويحول دون الترشيد من خلال التنويع. وخامسا، اتسمت الحكومة بالضعف وعدم الاتساق في تهيئة وتطوير ظروف سياساتية وتنظيمية وتنسيقية مترابطة وداعمة. وأسفر ذلك عن عواقب، منها تدهور الموارد الوراثية، ونشوء صعوبات في السيطرة على الآفات، وعدم توافر أو كفاءة استخدام البذور المحسنة والمعتمدة، والافتقار إلى الأبحاث التطبيقية الملائمة، وتدني جودة المراقبة على مستوى المزارع وعمليات التجهيز، وعدم تشجيع المزارعين على إدارة مشاريعهم بروح المبادرة.

هاء- الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر[13]

20 - الوثيقتان الرئيسيتان للاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر في الريف هما وثيقة استراتيجية الحد من الفقر ومشروع استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة. وتشمل الوزارات الرائدة التي اشتركت في إعداد هاتين الوثيقتين وزارة المالية ووزارة الزراعة على التوالي. واستعين بالخبراء المحليين لصياغة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وساعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إعداد وثيقة استراتيجية الزراعة في إطار برنامج التعاون التقني. ووافقت الحكومة على وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في أغسطس/آب 2003. ويجري حاليا صياغة الاستراتيجية الزراعية بمساعدة من الاتحاد الأوروبي.

[13] نقلا عن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، استراتيجية الفترة 2004-2008، مايو/أيار 2003؛ واستراتيجية التنمية الزراعية، نفس المرجع السابق.

21- وتحدد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر الأولويات التالية: النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وإصلاح الإدارة العامة واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، والتنمية البشرية. وتشدد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بشكل عام على أهمية توجيه البرامج إلى أشد السكان ضعفا.

22- وتتمثل أهداف الاستراتيجية الزراعية القائمة في تحقيق نمو في الدخل الحقيقي لفقراء الريف الذين لا يعملون في قطاع الزراعة، وتحسين الأمن الغذائي لسكان المناطق الحضرية في أرمينيا، ولاسيما أشد قطاعات السكان فقرا. وسوف تتحقق هذه الأهداف بفضل ما يلي: تعزيز كفاءة قطاعي الزراعة والأغذية في مواجهة السوق المحلي، وتطوير عملية إحلال الواردات في القطاعات الفرعية التي تتمتع فيها أرمينيا بمزية نسبية وتنافسية، وتطوير الصادرات في القطاعات الفرعية التي تتمتع فيها أرمينيا، أو يمكن أن تحقق فيها، مزية تنافسية ونسبية. وتحدد الاستراتيجية مجالات العمل التالية: السياسات الاقتصادية والزراعية، وكفاءة وربحية الإنتاج الزراعي، واستغلال الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، وتقديم خدمات الدعم الزراعي إلى المزارعين، بما في ذلك التمويل الريفي، والتسويق والتجهيز الزراعي، والأمن الغذائي.

23- وبالنظر إلى الهياكل الزراعية الحالية وهدف البلاد المتمثل في مكافحة الفقر في المناطق الريفية، تستهدف الاستراتيجية الزراعية مزارع إنتاج الفوائض الصغيرة ومزارع الإنتاج الكفافي. كما تولي أهمية إلى التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة لتوسيع نطاق أنواع البذور التي يمكن الاعتماد عليها، والري والتسويق، وتطوير عمليات التجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية، والخدمات المالية الريفية الملائمة. واعترافها بالحاجة إلى إنشاء منظمات محلية ملائمة للوساطة في كثير من الإجراءات التي توصي بها الاستراتيجية، فإنها تتطلب اتخاذ تدابير لتعزيز المزارعين وغيرهم من مجموعات المنتجين وأصحاب المشاريع. وتشمل هذه التدابير تحسين الإطار القانوني لهذه المجموعات، وإقامة حوار منتظم حول السياسات معها، واستعراض إطار حوافزها وسياساتها الضريبية، والدعم القوي المقدم من الجهات المانحة لتعزيز هذه المجموعات في مشاريع التنمية الزراعية والريفية.

24- وفي الوقت الذي يقوم فيه مختلف أصحاب المصلحة بوضع تفاصيل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجية الزراعية، فإن الإطار السياساتي الناشئ سيساعد على تنفيذ أي عمليات يدعمها الصندوق في المستقبل.

ثالثا- الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في أرمينيا

25- يتضح من خلال تجربة العمل في إطار مشروع إعادة إعمار الري، ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي، ومشروع الخدمات الزراعية، أن إيجاد وتوفير عناصر أساسية للأنشطة الإنتاجية في مجال الزراعة كان له أثره السريع في الحد من الفقر. ولعل الفضل في ذلك يعود في بعضه إلى وجود عناصر رئيسية أخرى، منها على وجه الخصوص ارتفاع مستوى التعليم بين المستفيدين. وما زال النمو المستدام في حاجة إلى استراتيجية أطول أجلا تتجاوز التركيز الحالي على زيادة الإنتاج (على الرغم من أن ذلك سيظل مسألة مهمة) وتنتقل إلى التركيز على تحسين المدخلات والبنية الأساسية والتمويل. وينبغي للأنشطة التي ستنفذ في المستقبل أن تراعي خصائص الطلب، أي القيود المفروضة على التسويق والمعالجة، وأن تركز على زيادة تعزيز سياسة البلد وأطره المؤسسية.

26- وقد مر تصميم المشاريع السالفة الذكر بتطور منطقي وفقا للاحتياجات والمتطلبات المعلنة للمجموعات المستهدفة والقدرة على التنفيذ في أي مرحلة معينة. ولم يركز مشروع إعادة إعمار الري إلا على تطوير الري للتخفيف من حدة القيود المباشرة على الأمن الغذائي، بينما يعالج مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي ومشروع الخدمات الزراعية تدريجيا المسائل المتعلقة بالخدمات المالية وروابط السوق إلى حد ما. وركزت المشاريع الثلاثة جميعها على التنمية المؤسسية الملائمة لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولاسيما على مستوى المستفيدين. وسوف تحتاج البرامج المقبلة إلى ما يلي: رسملة الإنجازات التي تحققت حتى الآن في التنمية المؤسسية، وزيادة تعزيز ونقل المسؤوليات إلى المؤسسات الأهلية لمساعدتها على تحقيق الاعتماد على الذات والاستدامة، ومواصلة استخدام الخبرة المستمدة من المشاريع والتنفيذ للدخول في حوار حول السياسات مع المؤسسات الحكومية، ومحاولة الوصول إلى الجماعات المستهدفة التي، رغم أهليتها، لم تستفد من أي دعم.

27- ثبتت فعالية النهج المتبع في تنفيذ مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي ومشروع الخدمات الزراعية حيث تقوم وحدة لتنسيق المشاريع بالتعاقد على تنفيذ أنشطة المشروع مع الوكالات المنفذة في القطاع الخاص والقطاع العام والمنظمات غير الحكومية. كما يتيح هذا النهج الاستمرارية والكفاءة على الرغم من تكرار إعادة تشكيل الوزارات والإدارات والوكالات في الحكومة نتيجة التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السريعة في أرمينيا باعتباره "بلدا يمر بمرحلة انتقالية". وتتمثل الآثار التي ينطوي عليها ذلك في الاحتفاظ على الأرجح بفوائد التنفيذ وتحسينها عن طريق دعم نهج يجمع بين نظام وحدة تنسيق المشاريع ودور الوزارات والإدارات والوكالات الموجهة نحو السياسات والتنظيم والتنسيق.

28- وقام مكتب التقييم والدراسات التابع للصندوق بتقييم إنجاز مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي في ديسمبر/كانون الأول 2001. وكانت أرمينيا ضمن البلدان العشرة التي شملها الاستعراض الخارجي الذي أجري في يوليو/تموز 2002 لنتائج وآثار عمليات الصندوق.

29- وجاء في تقييم إنجاز المشاريع أن "الأسرة العادية المستفيدة قد تزايد إنتاجها من الحبوب والبطاطس بأكثر من 66 بالمائة." وفي صدد التمويل الريفي في إطار مشروع الخدمات الريفية في الشمال الغربي، خلص التقييم إلى أن "بنك أرمينيا التعاوني الزراعي قد طور قدراته واستطاع أن يجعل لنفسه فلسفة مصرفية تجارية واضحة لتقديم القروض إلى المجتمعات الريفية." وفيما يتعلق بتنمية المجتمعات المحلية، ذكر التقييم أن منظمة "شن" غير الحكومية الأرمينية والمكلفة بمسؤوليات التنفيذ، "قد نفذت بفعالية عنصر تنمية المجتمعات المحلية عن طريق الجمع بين التوعية والحفز وتوفير الموارد لتمكين هذه المجتمعات المحلية من تحقيق أهدافها. وأشار التقييم الميداني إلى أن الأنشطة قد ساعدت عموما قطاعا عريضا من المجتمع القروي. وجرت معالجة المشاريع ذات الأولوية في القرى المستهدفة."

30- وفيما يتعلق بالآثار التي ينطوي عليها مشروع إعادة إعمار الري ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي، أشار الاستعراض الخارجي إلى ما يلي:

- **الأصول المادية والمالية:** "استطاع المستفيدون زيادة أصولهم نتيجة زيادة الإنتاج والقروض."

- **التغييرات في إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية (الأراضي/المياه):** "توقف السكان الأشد فقرا عن التخلي عن الأراضي التي آلت إليهم من عملية إعادة التوزيع وذلك بفضل مساعدات الصندوق التي جعلت زراعتهم أكثر قابلية للبقاء. وازدادت فرص الحصول على مياه الري زيادة كبيرة كما طرأ بعض التحسن على إمكانية الوصول إلى مياه الشرب في إطار عنصر التنمية المجتمعية في مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي."

- **الأصول البشرية**– رأس المال الاجتماعي وتمكين السكان:

  - **العلاقات بين الجنسين:** "كان من الواضح غياب التركيز على تنمية المرأة في كل من مشروع إعادة إعمار الري ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي على الرغم من الفوائد التي جنتها المرأة من البنية الأساسية لتنمية المجتمع المحلي في إطار مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي."

  - **المنظمات الأهلية:** "أفضت الحافظة إلى حدوث تطور مؤسسي شعبي أصلي كبير وذلك في شكل رابطات مستعملي المياه/التعاونيات الاستهلاكية لمستعملي المياه والرابطات القروية التي تعد الوسيط للضمانات الجماعية للقروض من خلال بنك أرمينيا التعاوني الزراعي في إطار العناصر الائتمانية."

  - **مراقبة توفير المدخلات/التسويق:** "أفضت الحافظة إلى زيادة مراقبة توفير المدخلات، بمعنى أن زيادة إيرادات المستفيدين تتيح زيادة شراء المدخلات. وهناك بعد مهم لمراقبة إمدادات المدخلات، وهو بعد يرتبط بتوصيل مياه الري. وفي حين يسيطر المستفيدون على التسويق فإن جميع أصحاب المصلحة يعترفون بوجود قيود شديدة على عملية التسويق جراء انهيار قطاع التجهيز الزراعي والتغليف والتوزيع."

  - **الأمن الغذائي (الإنتاج والدخل والاستهلاك):** "مما لاشك فيه أن الحافظة قد ساهمت كثيرا في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة المبيعات وما ترتب على ذلك من إدرار للدخل."

  - **تغيير/تحسين التكنولوجيا:** "استفاد بعض المزارعين المستفيدين في إطار مشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي من القروض في شراء معدات وأدوات زراعية جديدة تلائم حجم حيازاتهم في أعقاب الخصخصة والتوزيع."

  - **البيئة وقاعدة الموارد المشتركة:** "انخفض حجم المياه التي تدخل نظم [الري] الرئيسية من 2.5 بليون م^3 في عام 1994 إلى 1.5 بليون م^3 في عام 2000 وانخفض حجم المياه المأخوذة من بحيرة سيفن من 270 مليون م^3 إلى 170 مليون م^3 في نفس الفترة." و"ساعدت التعاونيات الاستهلاكية لمستعملي المياه المعززة والمنظمة بشكل سليم على التقليل كثيرا من فقد المياه في المزارع بفضل الاستثمارات في ترع التوزيع من الدرجة الثالثة بتمويل من الصندوق في إطار المشروع."

- **المؤسسات والسياسات والإطار التنظيمي وبناء القدرات:** "كان لحافظة الصندوق في هذا الصدد أثر كبير في ثلاثة مجالات رئيسية، هي:

(i) إنشاء رابطات مستعملي المياه/التعاونيات الاستهلاكية لمستعملي المياه على المستوى الوطني وما يناظرها من تغييرات في سياسة الدولة وأنظمتها بشأن المياه؛

(ii) إنشاء مركز لمساعدة رابطات مستعملي المياه في وزارة الزراعة؛

(iii) زيادة قدرة بنك أرمينيا التعاوني الزراعي وتنظيم وتوسيع نطاق الخدمات المالية الريفية ليشمل قطاعا عريضا من السكان الفقراء الذين كان يعتقد من قبل أنهم "غير مقبولين لدى البنوك."

رابعا- الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف- الإطار الاستراتيجي للصندوق والنهج المقترحة في القطر

31 - استرشدت عمليات الصندوق في أرمينيا بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدت في عام 2000 واستندت إلى الأسس المنطقية والدروس المستقاة من مشروع إعادة إعمار الري ومشروع الخدمات الزراعية في الشمال الغربي في فترة ما قبل عام 2000. وتمثلت العناصر الرئيسية لاستراتيجية الصندوق في التوسع في الحد من الفقر من خلال النمو الزراعي، والتركيز على أفقر المناطق الريفية في البلاد، وبناء المؤسسات عن طريق إشراك الجماعات الأهلية في التنفيذ والإدارة وزيادة مسؤولياتهم، وتوجيه أنشطة الحد من الفقر نحو المجموعات الفقيرة التي لم تستفد من النمو الزراعي. واستندت الاستراتيجية في أسسها المنطقية إلى أن توفير العناصر الأساسية التي تتألف منها الأنشطة الإنتاجية في الزراعة، ومن ثم زيادة الأمن الغذائي والدخل الأسري، يعد طريقة سريعة نسبيا لتحقيق آثار ملائمة على الفقر الريفي الشديد الناجم عن الانهيار الاقتصادي للاتحاد السوفيتي السابق.

32 - وبالنظر إلى استنتاجات تقييم إنجاز المشاريع الخاص بمشروع الخدمات الزراعية في المنطقة الشمالية الغربية والاستعراض الخارجي لنتائج وآثار عمليات الصندوق، يبدو أن ثمة مبررات قوية لهذا النهج الاستراتيجي الذي شكلته الاستراتيجية الشاملة للصندوق أثناء تلك الفترة.كما تتفق توجهات وإنجازات الحافظة إلى الآن مع الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجية دون الإقليمية لوسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا. من حيث ما يلي:

- تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم (الائتمانات القروية ورابطات مستعملي المياه وجماعات الحفاظ على البنية الأساسية الاجتماعية)؛

- كفالة إمكانية الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجيا، وبخاصة مياه الري؛

- زيادة فرص وصول الفقراء إلى الخدمات المالية وكذلك إلى الأسواق بدرجة ما (رغم أن ذلك لا ينفي الحاجة إلى إجراء تحسينات كثيرة).

33- ويبين الاستعراض السابق أنه في السنوات الأربع أو الخمس التالية للانهيار الاقتصادي في البلاد، وفر القطاع الزراعي شبكة أمان مهمة حققت الأمن الغذائي ووفرت على الأقل بعض فرص العمل للأشخاص الذين فقدوا سبل العيش في القطاعات الأخرى. والزراعة كأداة محركة للاقتصاد، لابد بالضرورة وبحكم البيئة الاقتصادية في أرمينيا أن تحتل مرتبة ثانوية. وبدأت في السنوات الأخيرة قطاعات أخرى، ولاسيما قطاعات الخدمات والإنشاء والصناعة، في اكتساب زخم وبات من المعقول توقع عودة العمالة من الزراعة والمناطق الريفية إلى تلك القطاعات. وفي الوقت ذاته فإن الوضع الراهن في البلاد يوحي بأن أي استراتيجية إنمائية لابد وأن تركز على جني الفوائد التي تحققت بفضل كفاءة تخصيص الموارد نتيجة التوجه نحو السوق بدون الإخلال بوظائف شبكة الأمان التي توفرها تلك الفوائد للسكان الذين ما زال معظمهم يعانون من الفقر. وسوف يشمل ذلك في الوقت الراهن زيادة الإنتاج والإنتاجية حيث تبلغ العائدات أعلى معدلاتها، وتنويع الاقتصاد غير الزراعي الذي يقوم على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مزيد من القيمة المضافة لسكان الريف الفقراء مع ضمان قدر نسبي من الإنصاف. وبالنظر إلى توجه كثير من المزارعين نحو السوق ونهضة قطاعات الاقتصاد الأخرى، يقترح تحويل تركيز الهدف الأساسي للصندوق في أرمينيا من التشديد الحالي على الأمن الغذائي إلى الإنتاج الزراعي الموجه نحو السوق وإلى الأمن الغذائي.

34- وسوف يواصل الصندوق، بفضل ولايته، توجيه استثماراته في أرمينيا إلى الأسر الشديدة الفقر التي تعيش على زراعة الكفاف، وهي أسر يتركز معظمها في المناطق الجبلية. على أنه ستوجه الاستثمارات أيضا إلى الأسر الزراعية الفقيرة التي تنتج بعض الفوائض التي تزيد على احتياجاتها الاستهلاكية ومن ثم تدر دخلا إضافيا من حصيلة بيع هذه الفوائض. كما سيقدم الدعم إلى مقدمي الخدمات الريفية على النطاقين الصغير والمتوسط، مثل التجار وأصحاب خدمات التجهيز وموردي لوازم الإنتاج. وهذا الاهتمام بالتجار وأصحاب خدمات التجهيز ليس منشأه ما يعاني منه هؤلاء الأشخاص من فقر، وإنما نتيجة حلقات الصلة التي يوفرونها قبل وبعد الإنتاج لمزارعي الكفاف ومزارعي السوق وتحسين فرص العمل وإدرار الدخل لهم.

35- وبالنسبة للأسر التي تضطر إلى الاستمرار في هذا الشكل من إنتاج الكفاف، سيواصل الصندوق تقديم قروض البنى الأساسية الإنتاجية والاجتماعية وقروض الإنتاج الزراعي الصغيرة في إطار مشروع الخدمات الزراعية. وسيطبق النهج الرأسي لنظم السلع الأساسية المتكاملة في حالة صغار المزارعين من ذوي التوجه نحو السوق، والأشخاص الذين قد ينتقلون إلى هذا القطاع ومقدمي الخدمات الريفية. ويتمثل المبدأ الأساسي لهذا النهج في إجراء تحليل شامل لسلع محددة وفحص كل السلسة من السوق حتى المنتج والتصدي بعد ذلك للحلقات الضعيفة في السلسلة. وتبعا للسلعة المعنية، قد ترتبط الحلقات الضعيفة بتنظيم المزارعين والتمويل وتوافر التكنولوجيا الملائمة على **مستوى المنتجين الأوليين**، والتمويل والتكنولوجيا ومهارات التخطيط التجاري في **عمليات التجهيز**، وعدم ملاءمة نظم الضرائب وأنظمة التصدير أو مراقبة الجودة في **نظم البيع بالجملة**. وبات من الممكن الآن تطبيق نهج نظم السلع الأساسية المتكاملة بفضل تحسن القدرة على التنفيذ في أرمينيا.

باء- أهم فرص الابتكار وتنفيذ المشروع

36 - من المقرر إغلاق مشروع الخدمات الزراعية الجاري في نهاية يوليو/تموز 2005.[14] وإذا كان من المفترض الحفاظ على نفس مستوى حجم الدعم المقدم من الصندوق إلى أرمينيا فيرجح عدم تمويل سوى مشروع واحد أثناء الفترة التي تغطيها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية. ومن حيث فرص المشاريع في المستقبل، هناك عدد من الاعتبارات المقترحة. أولا، يلزم توحيد ورسملة الاستثمارات التي ينفذها الصندوق بالفعل في أرمينيا، وعلى الأخص في مجال الدعم المؤسسي لإدارة الري القائمة على المشاركة والخدمات المالية الريفية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير حتى الآن، ما زالت الحاجة قائمة لدعم عملية تعزيز مفهوم إدارة الري القائمة على المشاركة لتمكين رابطات مستعملي المياه من التحول إلى كيانات مالية وتقنية قادرة على الصمود في كافة أنحاء البلد. وسيلزم تقديم مزيد من المساعدة لتحسين وتطبيق الإطار القانوني والمؤسسي الذي أنشأته الحكومة ووافقت عليه بالفعل. وبالنسبة للخدمات المالية الريفية، يلزم الوصول إلى مزيد من المستفيدين وتنويع مقدمي الخدمات والمنتجات. وقد ينطوي الدعم على إنشاء مرفق لإعادة التمويل يمكن تقييمه من عدة موردين على أساس تنافسي. وتشمل المجالات التي في حاجة إلى الاهتمام بها بشكل خاص على مستوى الإنتاج مخططات القروض والتأمين على المحاصيل[15]، وترتيبات تأجير الآلات. وثانيا، بالنظر إلى عدم إمكانية تحقيق تنمية متسقة في القطاع الخاص بشكل فعال ويتسم بالكفاءة بدون إطار مؤسسي ملائم، ولاسيما في مجال الحد من الفقر، فلابد من دعم وزارة الزراعة حتى تتمكن من الانتهاء من تنفيذ الاستراتيجية الزراعية الوطنية وإنشاء وحدة مختصة بالسياسات والتنظيم والتنسيق. وثالثا، سيستمر التركيز على مناطق البلاد الجبلية الأشد حرمانا والتي يستشري فيها الفقر الريفي في أي أنشطة يدعمها الصندوق في مناطق محددة. ورابعا، ينبغي في أي عمليات يدعمها الصندوق في المستقبل معالجة النقص في قدرة المشاريع الحالية على تحديد المسائل المرتبطة بالجنسين والتصدي لها.

37 - وعلى ضوء الاعتبارات سالفة الذكر وبالنظر كذلك إلى الإطار الاستراتيجي المحدد للصندوق والقيود المفروضة على غطاء الموارد، قد يبدو من الملائم اقتراح سيناريو تقليدي من ثلاثة خيارات لاستثمارات الصندوق المقبلة في أرمينيا. ومن ناحية أخرى، ينبغي للأنشطة المقبلة أن تستجيب بمرونة للبيئة سريعة التغير داخل القطاع الزراعي. وإضافة إلى توطيد الأنشطة القائمة ودعم صياغة السياسات فإن المداخل الممكنة للاستثمارات المقبلة باستعمال نهج نظم السلع الأساسية المتكاملة تشمل إيجاد روابط بين الإرشاد والتسويق. على أن دولة أرمينيا لا تتمتع بالموارد البشرية أو المالية لمواصلة دعم القطاع العام في تلك المجالات. وهناك على أية حال شكوك حول مدى ملاءمة ذلك على الأجل الطويل. وينبغي تعزيز الصلات بين مصادر الطلب في القطاع الخاص وبين المنتجين، مثل الزراعة التعاقدية. وقد تؤلف المشورة التقنية والمدخلات المادية جزءا من تلك التعاقدات. وكما جاء من قبل، سيمثل تعزيز المنتجات البستانية إطارا خاصا لأي نشاط في المستقبل حيث تناسب هذه المنتجات معظم البيئات الزراعية في جميع أنحاء أرمينيا، كما ظهر عدد من الأسواق المحلية وأسواق التصدير الواعدة بخير كثير لتلك المنتجات. ويمكن لتلك المبادرات أن تعزز

[14] يشير معدل التنفيذ الحالي إلى احتمال الإنجاز في أكتوبر/تشرين الأول-ديسمبر/كانون الأول 2004.

[15] استفادت نحو 20 000 أسرة زراعية فقيرة من قروض الإنتاج المقدمة في إطار الحافظة الحالية والتي، رغم حجمها الكبير، لم تصل بعد إلى قطاع عريض من المستفيدين بالنظر إلى وجود زهاء 335 000 مزرعة صغيرة إجمالا. وتقدم الخدمات المالية من خلال بنك أرمينيا التعاوني الزراعي بمعدل استرداد القروض يزيد على 98 بالمائة.

الدخل بدون أن تعرض الأمن الغذائي للخطر، وهي مسألة ما زالت وثيقة الصلة بالأوضاع في أرمينيا. كما سينظر في تقديم الدعم إلى مشاريع مختارة لتطوير البنية الأساسية في أشد المجتمعات المحلية فقرا، بما في ذلك الطرق الفرعية التي تربط هذه المجتمعات بالأسواق.

38- وإذا تقرر أن إنشاء منظمات زراعية هو بمثابة عنق الزجاجة في مفهوم نهج نظم السلع الأساسية المتكاملة فقد يتم تقديم الدعم لحفز العملية. وتؤدي هذه المنظمات دورا بالغ الأهمية في التغلب على المساوئ الاقتصادية للحجم الكبير في قطاع الحيازات الصغيرة حيث إنها تشكل الأساس لتوفير المدخلات والتسويق وتعزيز تمثيل المستفيدين والتأثير في مجال السياسات والبيئات القانونية ذات الصلة. وينبغي، عند الاقتضاء، توفير المساعدة لترشيد الهيكل التنظيمي عن طريق تحويله إلى اتحاد وطني للمزارعين كما هو مفهوم في سياق اقتصاد السوق الحر.

39- وفيما يتعلق بتنظيم وإدارة الاستثمارات في المستقبل، يقترح الاستمرار في تطبيق ترتيبات الوكالة المنفذة/وحدة تنسيق المشاريع بالنظر إلى ما أثبتته من نجاح في إطار المشاريع الممولة من الصندوق. وهناك عنصر مهم للوحدة المقترحة، وهو تكريس فريق صغير لإقامة روابط تقنية وتسويقية بين منظمات المستفيدين وبين الجهات الفاعلة الأخرى داخل القطاع الخاص. ويمكن اتخاذ تدابير وسيطة تتمثل في إنشاء وحدة صغيرة للدعم على غرار مركز مساعدة منظمات مستعملي المياه الذي أنشئ في أعقاب البدء في مشروع إعادة إعمار الري ومشروع الخدمات الزراعية في المنطقة الشمالية الغربية[16].

جيم- إمكانيات الوصول إلى المستفيدين والشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

40- يمكن تحقيق عمليات التمويل الريفي والجوانب المتعلقة بتأجير الآلات في مشروعات الصندوق المقبلة من خلال مواصلة وتوسيع دائرة التعاون مع بنك أرمينيا التعاوني الزراعي. وكما سبقت الإشارة، فإن الدعم المقدم بالفعل للبنك في إطار الحافظة الحالية قد لاقى نجاحا كبيرا. وفيما يتعلق بالتمويل الريفي للإنتاج، ستشمل الابتكارات المتوقع استطلاعها مع البنك تعبئة المدخرات، واستخدام التحويلات، والتأمين على المحاصيل، وإقامة روابط بين البنك وبين مؤسسات التمويل الصغير بغرض زيادة الوصول إلى المستفيدين. وفي أبريل/نيسان 2003، أنشئت شركة مساهمة للتأجير تابعة لبنك أرمينيا التعاوني الزراعي بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتمويل باعتبارها إحدى الجهات المعنية الأربع الرئيسية. وأثناء صياغة المشروع الجديد، ينبغي أن يستطلع الصندوق فرص استخدام تسهيلات التأجير لصالح المجموعات المستهدفة سالفة الذكر.

41- وفيما يتعلق بالآليات المبتكرة لتوسيع نطاق التمويل الريفي للحد من الفقر، توجد فرص لإقامة روابط مع كبار مقدمي الخدمات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتحصل بالفعل مؤسسة "أنيف"، وهي مؤسسة محلية، على دعم من الصندوق في إطار مشروع الخدمات الزراعية لتطوير المشاريع الريفية الصغيرة ومن ثم زيادة فرص العمل أمام فقراء الريف. ويستصوب من حيث المبدأ مواصلة تقديم الدعم لهذا النوع في إطار المبادرة المقترحة ولكن رهنا بقيام مؤسسة أنيف بإجراء تخطيط استراتيجي طويل الأجل يكون مقبولا للصندوق.

[16] يواصل المركز تعزيز تطوير منظمات المستفيدين المرتبطة بالري حتى تحقق قدرا كافيا من القوة في مجال مهارات الإدارة والاستدامة المالية التي تمكنها من الاستقلال التام.

42- وأخيرا، ستقام روابط مع لجنة المياه التابعة للدولة في صدد المسائل المتعلقة بالري والسياسة المائية ورابطات مستعملي المياه.

دال- فرص الارتباط الاستراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف

43- هناك فرص كبيرة قائمة للتعاون الاستراتيجي والارتباط مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الزراعة الأمريكية في مجالات التمويل الريفي والأعمال التجارية الزراعية والتسويق. وشاركت الوكالة عن كثب في تطوير القطاع الفرعي للتمويل الصغير وفي الاضطلاع بدور الصدارة في إنشاء شبكة وطنية للتمويل الصغير، وفي تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الريفي. والواقع أن أهم هدف استراتيجي لاستراتيجية وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إزاء أرمينيا للفترة 2002-2008 يتمثل في زيادة فرص عمل القطاع الخاص التنافسي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتحسين بيئة العمل التجاري. وطالما شاركت وزارة الزراعة الأمريكية في تنفيذ برامج للتسويق الزراعي والتمويل الريفي والإرشاد وبناء قدرات رابطات المزارعين. وينبغي أيضا النظر في إنشاء صندوق بمساعدة من الجهات المانحة يكون متاحا أمام مقدمي الخدمات المالية على أساس تنافسي، وربما تحت مسؤولية وزارة المالية والاقتصاد.

44- ويتوقع أيضا إقامة ارتباط مع البنك الدولي في مجالات الري، والأعمال التجارية الزراعية، والإطار التنظيمي للزراعة، وذلك استنادا إلى الخبرة السابقة. ويتوقع حدوث تكامل بين مبادرة الصندوق الجديدة وأنشطة مشروع إعادة إعمار الري المقرر إغلاقه في عام 2007، فيما يتعلق بالعلاقة بين نظم التنفيذ الكبيرة والصغيرة والسياسة المائية، ورابطات مستعملي المياه، والترتيبات المالية وبين التنمية الزراعية. كما يرجح أن تؤدي المبادرة الجديدة المقترحة إلى تطوير مصالح مشتركة مع عناصر مركز المعالجة الزراعية والأعمال التجارية الزراعية لمشروع دعم الإصلاح الزراعي الجاري الذي يموله البنك الدولي.[17]

45- كما يتوقع أن يرتبط المشروع المقترح مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[18] وأن يتعاون معه في مجال تعزيز قدرة وزارة الزراعة في مجال السياسات والتنظيم والتنسيق.

هاء- مجالات الحوار حول السياسات

46- ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي لحوار الصندوق حول السياسات في أرمينيا في المستقبل في التركيز على فرص النمو لصالح الفقراء والتنمية في المناطق الريفية. وتحقيقا لهذا الهدف سيواصل الصندوق إعطاء القدوة في تولي دور الصدارة في المشاريع التي يدعمها كدأبه دائما على مدى السنوات التسع الماضية.

[17] يفيد البنك الدولي أنه ليست لديه أي مشاريع في قطاع الزراعة قيام الحكومة بوضع الصياغة الأخيرة لاستراتيجية الزراعة الوطنية. ومن المقرر أن يواصل الصندوق اتصاله وحواره مع البنك حيث جرى تطوير مبادرة الصندوق المقترحة، وأن يقوم باستطلاع الخيارات لإقامة روابط أخرى بينه وبين أي أنشطة لاحقة منبثقة عن البنك الدولي أثناء الفترة 2003-2008.

[18] بات من الوشيك صياغة تقييم قطري مشترك جديد وإطار للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتوقع إجراء مزيد من التشاور بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين مدير حافظة الصندوق القطرية في أرمينيا بغرض تحديد مجالات التكامل والشراكة المحتملة الناشئة عن هذه الصياغة.

47 - وتأسيسا على التحليل السابق، يتضح أن مواصلة الحد من الفقر من خلال النمو الزراعي ستتطلب الاهتمام الجاد بتنفيذ سياسة وإطار قانوني ملائمين. وينبغي تعزيز هذا الإطار عن طريق تطبيق أنظمة متسقة وشفافة ومسؤولة واقل تعقيدا في مجال عرض المدخلات، بما في ذلك مياه الري وشروط التجارة الزراعية المحلية والدولية، والإعانات الزراعية الرامية إلى تحقيق النمو، والنظام الضريبي، والتسعير، وإنشاء وإدارة منظمات المزارعين.

48 - وتشمل المجالات السياساتية المهمة الأخرى التي ينبغي معالجتها مشاكل التفتت من خلال البناء الملائم للمؤسسات، وخدمات المعلومات والخدمات التقنية، والتمويل الريفي، والتسويق، والتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن ظروف الطقس.

49 - وتشمل المجالات السياساتية المهمة للعمالة وإدرار الدخل في القطاع غير الزراعي إعادة توجيه وتدريب القوة العاملة، وإقامة روابط بين المنتجين الأوليين والقائمين بعمليات التجهيز، والتمويل الريفي، والتسويق، وتيسير إنشاء مشاريع ريفية صغيرة ومتوسطة. ويتوقع معالجة معظم هذه المسائل السياساتية في إطار الاستراتيجية الزراعية الوطنية. وسيقيم الصندوق، جنبا إلى جنب مع الجهات المانحة الأخرى، حوارا وثيقا مع الحكومة من أجل وضع الصياغة النهائية لوثيقة الاستراتيجية.

واو- مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

50 - يعتبر تنفيذ الحافظة مرضيا تماما بفضل الإشراف المباشر من الصندوق. على أنه ينبغي إجراء متابعة دقيقة على ضوء التغيرات المؤسسية السريعة التي مازالت تشهدها المرحلة الانتقالية في أرمينيا. ويبرز أداء تنفيذ المشاريع التزام الحكومة القوي بالحد من الفقر والارتفاع النسبي في نصيب الفرد من برنامج الإقراض في هذا البلد.

زاي- إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الدائر

51 - رهنا بالموافقة على مذكرة استهلالية، يقترح صياغة مشروع للربط بين الخدمات والسوق بقرض تتراوح قيمته بين 12 و15 مليون دولار أمريكي لعرضه على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004 أو أبريل/نيسان 2005. وبعد الموافقة على المشروع، لا يتوقع صياغة أي مبادرات لمشاريع جديدة أثناء الفترة التي تغطيها وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية (2003-2008). وسيواصل الصندوق، بدلا من ذلك، التركيز على التنفيذ السليم للمشروع وتقييم آثاره.

52 - وستواصل أرمينيا الاستفادة من منحة للمساعدة التقنية مقدمة من الصندوق للبحوث العملية في مجال إدارة الري القائمة على المشاركة. وإضافة إلى ذلك، يوصى بحصول أحد كبار مقدمي الخدمات على منحة في إطار برنامج التعاون الممتد بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية لتمويل مبادرة رائدة من أجل توفير الخدمات المالية الريفية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. ويتوقع أيضا أن تستفيد أرمينيا من منحة مساعدة تقنية إقليمية بغرض تطوير منهجيات الروابط بين البحوث والإرشاد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأخيرا، يتوقع استحداث نهج

للتصدي بمزيد من الفعالية للمسائل المرتبطة بالجنسين وذلك من خلال منحة المساعدة التقنية الرامية إلى تعميم الوعي بقضايا الجنسين في منطقة شرق ووسط أوروبا وفي الدول المستقلة حديثا.

53 - ووافقت الحكومة والجهات المعنية الأخرى على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وكما جاء من قبل، سيجري في عام 2004 تصميم وتجهيز مشروع الربط بين الخدمات الزراعية والتسويق بعد الموافقة على هذه الوثيقة.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
ARMENIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	28	**GNI per capita (USD) 2001 1/**	570
Total population (million) 2001 1/	3.81	**GDP per capita growth (annual %) 2000 1/**	9.4
Population density (people per km²) 2001 1/	135	**Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/**	3.1
Local currency	Armenian Dram (AMD)	**Exchange rate: USD 1 =**	AMD 586

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	-1	GDP (USD million) 2001 1/	2 118
		Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	11	1981-1991	n.a.
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	7	1991-2001	1.6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	31		
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	74	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
		% agriculture	28
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	34
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	22
Total labour force (million) 2001 1/	1.93	% services	38
Female labour force as % of total 2001 1/	49		
		Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	11
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	78 a/		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	2	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	91
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	-2
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 371		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	13 a/	**Balance of Payments (USD million)**	
		Merchandise exports 2001 1/	340
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	3 a/	Merchandise imports 2001 1/	870
		Balance of merchandise trade	-530
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	8 a/	before official transfers 2001 1/	-402
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a	after official transfers 2001 1/	-201
Population using improved water sources (%) 2000 4/	n/a	Foreign direct investment, net 2001 1/	221 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 4/	0-49		
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 4/	n/a	**Government Finance**	
		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Agriculture and Food			
Food imports (% of merchandise imports) 2000 1/	25	Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	141	Total external debt (USD million) 2000 1/	1 001
		Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	30
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	71	Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	8
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1 859		
		Lending interest rate (%) 2001 1/	27
Land Use		Deposit interest rate (%) 2001 1/	15
Arable land as % of land area 2000 1/	18		
Forest area as % of total land area 2000 1/	12		
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	51		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2002

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal: Improve living conditions of the poor rural population, most notably in the mountainous areas of Armenia	• Rate of outmigration decreased • Number of very poor rural households decreased • Reduction in rural unemployment rate	• Baseline and repeater surveys • Evaluation studies • National poverty profile studies • National and *marz* statistical reports	• Political stability and Government commitment to pro-poor macroeconomic and marketing support in the rural economy • Adoption of PRSP and ASP strategies by Government and donors
Objective			
• Incomes increased and food security improved for the targeted poor households through provision of basic services, application of the VICSA approach and support for strengthening the legal and institutional framework for agricultural production	• Financial parameters: increase in income, numbers/types loans, repayment rates • Technical changes: increase in production and productivity, volume and proportion marketed, number of market outlets • Numbers of organizations and membership (disaggregated by gender and socio-economic status women), legal status, financial status	• Baseline survey, annual updates • Evaluation studies • Participatory impact assessments • National and *marz* statistical reports • Ministry of Agriculture reports. • Bank reports • PCU and beneficiary records	• No abrupt changes in the macroeconomic policy environment. • Establishment of appropriate policy, legal, regulatory and institutional environments • Increased income used to reduce effects of poverty at the household level. • Output prices remain sufficiently attractive
Outputs			
1. Quality, locally produced seed made available to farmers	• Locally produced certified seed as percentage of total seed purchases	Producer records Beneficiary monitoring PCU reports	No abnormal meteorological occurrences. Government commitment to facilitating production environment
2. Small-scale schemes constructed or rehabilitated to modern and efficient standards and managed and maintained by WUAs or Village Councils.	• Percentage of operation and maintenance costs met by WUAs or village councils • Payment of water delivery charges • Amount, proportion of requirement, and timeliness of water delivery to plots • Crop yields/ha improved • Water conservation/efficiency	WUCC records FWUCC records Beneficiary monitoring PCU reports	Availability of appropriate technology Reorganization of OME completed. No government interference in the collection or use of water charges. Legal status of WUCCs/FWUCCs clarified.

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Outputs			
3. Use of appropriate machinery under leasing arrangements leading to increased production/productivity	• Crop yields improved • Soil conservation • Volume, type, costs of leasing	Lessor and lessee records Beneficiary monitoring PCU reports	Capacity and willingness of ACBA leasing to provide appropriate affordable equipment Emergence of alternative, competitive lessors
4. Producer credit made available to farmers, entrepreneurs through ACBA village associations, Aniv Foundation, and other service providers in all *marzes*	• Number and value of loans made, disaggregated by gender • Arrears remain under 5%	ACBA, service provider records PCU reports	Linkage with Armenian Microfinance Network Connection of finance provision and marketing
5. Social infrastructure, including feeder roads in poor villages, upgraded and maintained by the communities.	• Types, costs of upgrade and maintenance record	Service provider records Beneficiary monitoring	
6. Linkage of beneficiaries to sources of technical and marketing information	• Contracts between beneficiary producers and purchasers/information service providers	Purchaser/information service provider records Beneficiary monitoring PCU (extension/marketing sub-unit) records	Sufficient domestic/export demand Supportive business environment for purchasing individuals/companies
7. Effective agricultural policy formulation, regulation and coordination of support in Ministry of Agriculture	• Staffing, roles and responsibilities • Policy statements • Regulations and their enforcement • Partnerships	Ministry Unit records Development agency records PCU records Beneficiary monitoring, especially quality of inputs and terms of leasing and marketing contracts	Government commitment
8. Project interventions effectively managed by PCU.	• Activities completed compared to annual programme of world and budget (APW&B) • Disbursement rate in line with appraisal targets • Timely progress reporting	Beneficiary interviews Contracts APW&B, progress reports, IFAD	Government does not micro-manage PCU activities.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Overall • Well-educated agricultural and rural labour force • Extensive experience in, and advantageous agro-ecology for, horticulture • Deteriorated but compared to many countries still viable basic agricultural and rural infrastructure and communication	**Overall** • Underdeveloped legal, regulatory and policy framework for effective transition to a profitable market economy • Fragmentation of the agricultural base through the land reform/privatization process into many sub-economic holdings • High inequality of distribution of benefits from the emerging economic recovery • Lack of commercially viable technical, financial, managerial and informational support services appropriate to sustainable market-oriented rural/agricultural sector growth, evidenced particularly subsistence orientation, lack of working capital and low productivity • Absence of an rural MSME sector	**Overall** • Economic rationalization of landholdings through diversification of the rural economy • Modernization of competitive, good-quality seed and seedling supply • Irrigation (especially small-scale) • Off-farm SME development, especially agro-processing and services • Information and education/training networks in support of agricultural and rural development, reflected in development of producer/purchaser links in support of agricultural/rural sector growth • Development of internal and external markets for primary and secondary agricultural products • Improved banking and financial systems with respect to market-oriented agricultural and rural development	**Overall** • Risks of inadequate regulation discouraging private investment • Loss of qualified people through emigration • Limited agricultural resource base subject to often extreme and variable weather conditions
NGOs • Wide range of experienced national and international NGOs • High level of competence among most NGO staff • Often good NGO connections/experience with practical field conditions	**NGOs** • Indifferent cooperation among NGOs • Limited coverage of any given NGO in terms of activities and physical location • Legal issues over financing and operation of NGOs that do not register locally	**NGOs** • Further development of linkages with operations supported by NGOs	**NGOs** NGOs supported by other external partners may not be perceived by Government as eligible for loan resources

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Ministry of Food and Agriculture • Some knowledge about the rural situation and the technical potential of different agricultural zones	**Ministry of Food and Agriculture** • Subject to frequent reorganization, reflecting political manoeuvring • Internally incoherent with many technical departments, which are underfunded, inadequately staffed and ill-equipped, e.g. very limited communications, information technology capability • Separated in responsibility from key agricultural functions, e.g. irrigation • Rural development does not have a lead ministry • Dependent upon supplementary donor-funded assistance to maintain even a minimum capacity for policy, regulation and coordination of agricultural development	**Ministry of Food and Agriculture** • Stripping out of ineffective technical departments and strengthening of policy, regulatory and coordination capability, i.e. relinquishing implementing functions and reorientation to advisory and supervisory/monitoring role	**Ministry of Food and Agriculture** • The next greater leap forward in agricultural productivity may be hampered by the absence of MOA and the enforcement of an appropriate legal and institutional framework
Extension • Emerging trends of producer-processor linkages for extension activities	**Extension** • Institutionally complicated, technically weak and under-resourced extension capability • Lack of knowledge about local agro-ecologies • Patchy farmer technical knowledge	**Extension** • Packaging of technical support to farmers with private sector processing/marketing buyers	**Extension** • Absence of a clear strategic framework for extension services

Strengths	Weaknesses	Opportunities	Threats
Rural Finance • Well-established track record by ACBA for agricultural production credit through IFAD financing **Farmer Organizations** • Successful experience of establishing farmer organisations under IFAD-financed projects in Armenia	**Rural Finance** • Commercial banking sector small (capitalized at about USD380 million dollars in total) • Commercial banks reluctant to lend to agricultural/rural enterprises • Problems with policy and legal environment for non-banking financial institutions, e.g. Government apparently seeking to levy value-added tax on their operations • Fragmentation of microfinance initiatives **Farmers Organizations** • Underdeveloped: limited geographic coverage and functional scope; unfamiliarity of farmers and office-bearers with their efficient and effective operation; problems of financial sustainability; and fragmentation in the approach to their development	**Rural Finance** • Build upon longstanding partnerships with existing organizations • Some reputable microfinance NGOs • Establish donor-assisted loan fund open to competitive bidding by commercial financial institutions for onlending • Possible partnership with USAID in development of an Armenian Microfinance Network **Farmers Organizations** • Promotion of a policy and legal environment for the coherent development of effective/efficient farmers' organizations • Establishment of technical/organizational support • Encouragement of financial sustainability • Promote movement to a national farmers' union appropriate to operation in a market economy	**Farmer Organizations** • Political interference in the organizational process

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

1. As documented throughout the text of the main report the thrusts of the COSOP are inline with IFAD's Strategic Framework objectives of enhancing the capacity of the poor and their organizations (WUAs, village credit associations, infrastructure maintenance groups) increasing the access of the poor to productive natural resources and technology (irrigation water and improved on-farm water management, processor-extension linkages), and improving the access of the poor to financial services and markets (VICSA concept). It is also in line with IFAD's regional strategy for CEE/NIS as it calls for supporting activities that are firmly associated with the five main thrusts of the regional strategy, namely, institutional development to empower the rural poor; enhancing farm productivity; increasing opportunities for income-diversification; enhancing market linkages; and improving natural resource management.

2. In line with the Fund's mandate, the COSOP proposes to target communities situated in the most disadvantaged, mountainous parts of the country with the highest concentration of the rural poor. The document acknowledges that gender-related issues and the empowerment of women need further and more focused attention in future interventions. By emphasizing a long-term and consistent approach and using projects as examples and entry points, the COSOP advocates policy dialogue with relevant stakeholders concerning the development of a legal and institutional framework for the sub-sectors where the Fund is investing.

3. Finally the COSOP pays tribute to an efficient implementation record in terms of a suggested resource allocation and further emphasis of management for impact.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/agency	Nature of project/programme	Project/programme coverage	Status	Complementarity/synergy potential
USAID	Armenia's Strategy for 2002-2008 states as its first strategic objective 'Increased Employment in a Competitive Private Sector.' This is to be achieved through a programme of support during the period to micro, small and medium-sized enterprises and to an 'improved business environment'.	National	Ongoing	• Development of the microfinance sub-sector and leading moves to create a national microfinance network. • Donor-assisted national fund for agricultural production credit. • Programme of support during the period to micro, small and medium-sized enterprises and to an 'improved business environment''. • Policy and regulatory environment for rural finance and agri-business.
USDA	Longstanding and continuing programmes for - agricultural marketing - rural finance and - capacity-building of extension and farmers' associations.	TAP, MAP, IPM National	Ongoing	• Research support (grants, TA) to agricultural marketing. • Capacity-building (grants, TA) of extension. • Policy and regulatory environment for agri-business, including. Marketing.
World Bank	• Rehabilitation of critical irrigation structures, water management organizations • Food processing, improved producer prices for export products	Irrigation Development Project (IDP) - national Agricultural Reform Support Project (ARSP)	2001-2007 Ongoing	• Irrigation, water management and water policy. • Agribusiness development (Agribusiness Development Centres and investment in agro-processing). • Regulatory framework for agriculture.
UNDP/FAO	Strengthening capacity of Ministry of Agriculture	'Support to Strengthening Coordination Capacities of the Ministry of Agriculture, ARM/02/010.'	Ongoing	• Improving the Ministry of Agriculture's capability with respect to policy, regulatory functions and coordination, necessary for medium-long-term coherence, confidence and partnership in agricultural and rural development.
ACBA and ACBA Leasing	Rural financial services, village credit associations and machinery leasing	National	Ongoing	• Building on past association with ACBA to extend poverty outreach of production credit, savings mobilization, use of remittances, crop insurance and related village credit associations, and to develop new leasing arrangements for appropriate agricultural machinery for horticulture.
ANIV Foundation	Agro-processing	Five *marzes*	2001-2005	• Viable and financially sound small enterprises providing new rural employment opportunities in poorer villages.
Armenian Social Investment Fund	Community infrastructure	National	2001-2005	• Rehabilitation/installation of social infrastructure in the poorest communities, community management organizations.